معايير المحاسبة الدولية والمسؤولية عن الازمة المالية العالمية الحالية

الدكتور عبدالستار عبدالجبار عيدان الكبيسي

جامعة العلوم الاسلامية العالمية / كلية المال والاعمال

الملخص

يعيش العالم اليوم ازمة اقتصادية ومالية كبيرة تظافرت وراء حدوثها اسباب عديدة منها جوهرية , واخرى جاءت مكملة او بالتبعية وهي بدرجات او ادوار متفاوتة او نسبية دون امكانية اغفال دورها هنا . قد يتم كبح جماح هذه الازمة ولكن السؤال الذي سيبقى مطروحا هو كيف ستنتهي وباية اثار وتداعيات ؟ والاهم من ذلك , هل انها لن تتكرر ؟ وهل ان السعي نحو قيام نظام مالي يتسم بالاستقرار كما جاء باتفاق زعماء دول الاتحاد الاوربي في 2009/7/8 بقمتهم في لاكويلا بايطاليا مع دول الاقتصادات الناشئة هو حقيقة ام مزاعم ومجرد اجراءات ترقيعية لاظهار التوازن وكما يحصل عند اجراء التعديلات على بعض المعايير لمواجهة اعراض بعض المشكلات وليس لقطع دابرها . ان الاستمرار بالاتجاه الذي يتجاهل القيم والقواسم المشتركة والاخلاقيات المهنية المقبولة والمتعارف عليها يؤدي الى كثير من التداعيات والانهيارات , وبالتالي فان التوحيد المزعوم للنظم سيكون عبثا يخفي سياسات مقصودة تستخدم المحاسبة ومعاييرها كاداة لتحقيق مزيد من الاستغلال والتلاعب بمقدرات الدول عدا تعقيد الممارسة المحاسبية وما يرافقها من اعباء وتكاليف , اما السير باتجاه العمل بالادوات النظيفة ووضع المعايير الملائمة والممارسة المحاسبية السليمة لها فسيؤدي الى وجود نظام مالي عالمي متوازن وعادل وعندئذ ستحقق المحاسبة ماعجزت عنه السياسة , ولكن الواقع يدل وللاسف على سيادة الاتجاه الاول والذي تكون فيه معايير المشتقات المالية والمحاسبة عنها اضافة للعوامل الاخرى صورة للسياسات الاقتصادية التي لاتنتهي تطلعاتها الاستغلالية , بعد هذا التحليل توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات والتي على اساسها تم اقتراح التوصيات الملائمة .

Abstract

Now , The world live a big economic and financial crises which created by the problems of IASs and many other factors , such as the absence of control , transparency deficiency.. etc which have been analyzed, and their role in the occurrence of crises was deducted. Although their indirect impacts and immateriality , the effect of the other factors can not be neglected . Crises may be stopped , but at what price and how ? , the latest declaration of European and young economies leaders in Italy 8/7/2009 evoke the creation of a new and stable International financial system , so if it

is merely a tempt to do a temporally equilibrium just like the amendments concerning IASs to give more transparency for financial data with out a real treatment for existing problems , then we will face more deterioration , these attitude seemed to be as colonialism policies , this is the most representative to the reality today , otherwise we will be at the right direction and the accounting will fulfill that which the politic could not realized .

مقدمـــة

ستستمرالازمة المالية العالمية الحالية لعدة سنوات قادمة , هذا ما صرح به الامين العام للامم المتحدة السيد بان غي مون بتاريخ 23/6/ 2009 , وهي الان تمثل مرحلة تحول في النظام المالي والاقتصادي العالمي وانها ستستغرق 10 سنوات على الاقل (ابوغزالة 2008) , و تتضح تداعياتها يوما بعد يوم من خلال توالي الفضائح العالمية مثل فضيحة شركات Enron و Exerox و Wordcom وافلاس وانهيار كبريات الشركات في الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية والعالم كله حتى بلغ المئات , كما تزايدت وبالملايين اعداد البطالة حتى شملت بلدان غنية كاليابان لتصبح فيها الاعلى بعد الحرب العالمية , هذا اضافة للخسائر المالية التي بلغت مئات المليارات للخزائن العامة والصناديق السيادية . بالمقابل وفي هذا الوقت تتعرض كثير من العناوين وفي مقدمتها المحاسبة ومعايير المحاسبة الدولية الى انتقادات بل اتهامات كبيرة , دعت بالنتيجة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية الى ان يقف امام لجنة الخزانة في الولايات المتحدة الامريكية ليبرئها مما وجه اليها من مسؤولية عن حدوث الازمة المالية , وغيرتلك من الانتقادات مما يتعلق بالشفافية والرقابة والازمة الاخلاقية والتعامل بالمشتقات المالية ... الخ , اذن أليس هذا بناقوس خطر يدق ونحن لانجد الا التصريحات المؤيدة والاخرى المعارضة دون التشخيص الواضح للمشكلات وبما يتناسب وجسامة الموضوع وتداعياته وكخطوة اولى نحو معالجتها , وكما صرح مؤخرا الرئيس الجديد لاكبر دولة و اقتصاد في العالم وهي الولايات لمتحدة الامريكية بضرورة الاستثمار في التقنيات النظيفة لانقاذ العالم من ازمته , من هنا جاءت ضرورة البحث في هذا الموضوع الخطير بغية تسليط الضوء على حقيقة المشكلات او الاسباب التي تقف وراء حدوث الازمة المالية العالمية الحالية .

مبحث تمهيدي : الاطار العام للدراسة

ان الازمة المالية العالمية الحالية غريبة جدا من حيث اسبابها ومشكلاتها واثارها مقارنة بما سبقها من ازمات , اذن ما هي مشكلة الدراسة وماهي اهم الاسئلة التي تطرحها , وما اهميتها واهدافها , وما هي المنهجية التي تتبعها , هذا ما سيتم التطرق له في هذا المبحث .

اولا : مشكلة الدراسة

حتى الان لازال الاقتصاديون غير قادرين على التحديد الواضح للاسباب التي تقف وراء حدوث الازمة المالية العالمية الحالية, فمنهم من يتهم معايير المحاسبة الدولية , ومنهم من يعود بذلك الى معايير القيمة العادلة حصرا , وغيرهم من ينسب ذلك الى ضعف الرقابة وانعدام الشفافية , وبافتراض وجود عوامل عديدة تقف وراء وجودالازمة واستمراريتها من بينها مشكلات اخلاقية وعقدية وحتى قانونية اضافة الى مشكلات فنية او محاسبية بحتة, سيترتب على ذلك تشويه لنوعية البيانات المالية واضعاف موثوقيتها وملائمتها وبما يساهم بالنتيجة بتوالي الانهيارات والازمة المالية والاقتصادية , من هنا يمكن صياغة اسئلة الدراسة كما يلي :

– ما هي الاسباب التي يمكن ان تقف وراء وقوع الازمة المالية الحالية , هل هي مقتصرة على معايير المحاسبة الدولية , ام في المحاسبة عنها , ام في مستوى الافصاح, ام في غيرها ؟ ,

– ما مدى مسؤولية تلك الاسباب او وزنها في حدوث الازمة ؟ هل انها متساوية التأثيرأم مختلفة ولماذ ؟

ثانيا : اهداف الدراسة

يمكن تلخيص اهداف الدراسة بما يلي :

- تشخيص اهم الاسباب او العوامل التي يمكن ان تقف وراء حدوث الازمة المالية الحالية ,
- تحليل مدى مسؤولية تلك العوامل ودورها في حدوث الازمة المالية ,
- اقتراح التوصيات المناسبة لحصر ومعالجة المشكلات وعلى ضوء استنتاجات الدراسة ,
- توفير المادة الملائمة لمزيد من البحث الهادف في ايجاد الحلول لمسببات الازمة المالية الحالية.

ثالثا : اهمية الدراسة

بسبب جسامة التداعيات والاثارعلى اقتصاديات العالم اجمع غنيه وفقيره , ولان كل مساهمة جادة تكون مطلوبة طالما انها تهتم بالبحث في اسباب الازمة المالية الحالية وتداعياتها , خصوصا اننا لاندري اين تتجه بعد وهي تزيد يوما بعد يوم من اعداد الجياع في العالم التي تجاوزت المليار حتى الان , ولان الواقع والرؤيا المستقبلية يتطلب ادخال تعديلات كبيرة وجوهرية على قواعد اعداد القوائم المالية, اذن عديدة هي الجوانب التي تتبلور من خلالها اهمية الدراسة والتي نوجزها بالاتي :

- انها تناقش اهم العوامل التي يمكن تقف وراء حدوث الازمة المالية, وتحليل دورها واثارها

- انها من الدراسات السباقة بهذا الخصوص وبالتالي تشكل دافع لمزيد من البحوث والدراسات في التاصيل والمعالجة لاغناء هذه المادة الضخمة والمعقدة والخطيرة على كل الاصعدة , خصوصا وان الكثير من بلدان العالم مطالبة بتبني معايير المحاسبة الدولية طوعا او استجابة لسياسات اقليمية او دولية.

رابعا: منهجية الدراسة

تستند هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وبالاعتماد على الدراسات النظرية المتاحة من كتب ودوريات ومؤشرات وشبكة انترنت من جهة , ومن جهة اخرى فانها تستعين ببيانات ونتائج الدراسات الميدانية المتحققة في مجال مشكلات معايير المحاسبة الدولية وغيرها من العوامل التي ترتبط بموضوع الازمة لبلورة مشكلة الدراسة والاجابة عن اسئلتها وتعزيز نتائجها واستنتاجاتها وتوصياتها .

المبحث الثاني : الاطار النظري والدراسات السابقة

منذ ان ظهرت الازمة المالية الحالية والضوء يسلط على عوامل عديدة في مقدمتها معايير المحاسبة الدولية والمحاسبة عنها , وكمحاولة لتبسيط الموضوع لابد اولا من الاحاطة النظرية بتلك المعايير , والازمة المالية الحالية وكذلك عرض الدراسات السابقة المتاحة في هذا المجال .

اولا : معايير المحاسبة الدولية

هي ارشادات عامة لتوجيه الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق تصدرعن مجلس معايير المحاسبة الدولية , والمعيار المحاسبي هو عبارة عن نموذج او مرشد لما يجب ان يكون عليه التطبيق المحاسبي من حيث قياس العمليات المالية واثباتها والافصاح عنها بصورة عادلة في القوائم المالية وبما يساعد مستخدمي البيانات المالية

المنشورة في اتخاذ القرارات المناسبة (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين 2007) . منذ بدايات القرن العشرين ومن خلال المؤتمر الدولي الاول للمحاسبين وحتى الان تعددت اسهامات هذا المجلس في وضع المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق فتبنى اصدار 41 معيار حتى بداية عام 2003 حيث تم البدأ باصدارمايسمى بمعايير الابلاغ المالي IFRs وامتدادا لمعايير المحاسبة الدولية IASs .

1 : مراحل تطور معايير المحاسبة الدولية : مرت المعايير الدولية في خمس مراحل بدءا بمرحلة التاسيس 1973 – 1989 وخلالها تم وضع معايير المحاسبة الاساسية , ومرحلة التطوير 1989 – 1995 وفيها تم تعديل المعايير لتقليل البدائل , ومرحلة المعايير الاساسية الشاملة , انتهاءا بعام 1999 ضمنها معايير الادوات المالية , وتاسيس مجلس لتفسير المعايير الدولية والابلاغ المالي , ومرحلة اعادة الهيكلة , انهيت عام 2001 حتى تم تشكيل مجلس استشاري للمعايير , والان مرحلة معايير الابلاغ المالي و بدءا من منتصف عام 2002 .

2 : اسباب تبني معايير محاسبة دولية : تزايدت الاصوات التي تطالب بالسعي الى تطوير المحاسبة من خلال تبني معايير المحاسبة الدولية نظرا للحاجة الماسة لتحقيق التقارب الذي ظهرلاسباب اهمها عولمة الاقتصاد ونمو وتحرير التجارة الدولية والاستثمار الدولي المباشر , وتطور الاسواق المالية العالمية , وتغييرات في انظمة النقد الدولية , وتعاظم قوة الشركات متعددة الجنسيات لتشمل اصقاع المعمورة , سواءا كان ذلك عن طريق انشاء فروع لها في الاقاليم والدول , او السيطرة على شركات تابعة .

3 : مزايا تبني معايير المحاسبة الدولية : ان تبني معايير محاسبة دولية في اعداد القوائم المالية يفترض به ان يوفر العديد من المزايا على مستوى عالمي وعند الاخذ بالاعتبار الملائمة لمختلف الظروف الدولية , واهم هذه المزايا :

– توفر المصداقية والقبول العام والقابلية للفهم والمقارنة للبيانات المالية بما يؤدي الى تعزيز الثقة باعتمادها في اتخاذ مختلف القرارات .

– ان التزام المحاسبين والمدققين بتطبيق هذه المعايير يؤدي الى تقليل الفروقات في قياس النتيجة والمركزالمالي وبالتالي عدالة التمثيل وتوفير فرص متكافئة لتحديد اسعارالاسهم وغيرها .

– توفيرمبدأ الاتساق في القياس والافصاح وبالتالي تحفيزالمساهمة في اسواق المال وتقليل تكاليف اعداد البيانات وتسهيل عمليات الضريبة .

– المساعدة في تصميم نظم متكاملة للشركات متعددة الجنسيات وبالتالي الاستفادة من مزايا النظم الموحدة

– توفير اسباب المراجعة المستمرة والمتواصلة لهذه المعاييربما يؤدي بالتالي الى مواكبتها للتطورات التي تتلائم والظروف العالمية اضافة الى توفير الوقت والجهد والكلفة في اعدادها واستخدامها .

- اسباب عدم امكانية قياس القيمة العادلة بصورة موثوق بها .

ثانيا : الازمة المالية العالمية الحالية

نحاول هنا التعريف بالازمة المالية من خلال عرض اهم مظاهرها وتداعياتها تمهيدا لتحليل اسبابها , ولا شك ان هذا الامر صعبا للغاية بسبب تضارب المعلومات والحقائق والاراء بين كل المعنيين من مهنيين واكاديميين وسياسيين وغيرهم .

أ– التعريف بالازمة المالية العالمية الحالية وجذورها وسماتها : الحقيقة ولغاية الان , ليس هناك تعريف واضح ومحدد للازمة المالية العالمية الحالية , بل ان الاقتصاديين مختلفون كثيرا في هذا الامر , ولكن بكل تاكيد ان الازمة هي نتاج لسوء الاستغلال اوالتصرف بالموارد المتاحة وبسبب قرارات خاطئة او غير مشروعة , وليست نتاج كوارث طبيعية والحمد لله . ان جذور الازمة الازمة المالية التي وقعت في 2008/9/13 تكونت نتيجة لعدد من العوامل والممارسات التي استندت الى الفكر الراسمالي والسياسات المصرفية والمالية الامريكية اساسا , وقد تعمقت الازمة قبل ان تستبين مظاهرها في عدد من القطاعات الاقتصادية الهامة بسبب مايتيحه النظام الراسمالي من حرية لاجراءات وسياسات سوقية غير مسبوقة في العالم , في ظل غياب رقابة فاعلة من الدول والحكومات (مركز دراسات الشرق الاوسط , ورقة العمل الرئيسية 2008) , وتاكيدا لذلك جاء قمة العشرين التي يشكل اقتصادها 90 % من الاقتصاد العالمي (الغرب الذي سكانه 5/1 العالم يمتلك 5/4 ثروة العالم), لتبين ان مضاربات شركاتها الكبرى في الاسواق المالية ادت زيادة الكتلة المالية 60 مرة اكثر من الكتلة المادية (الانتاجية) وبالتالي ظهور سوق هائل من الاموال للمضاربات. ان الازمة الحالية تشبه ازمات اقتصادية اخرى سابقة مثل الكساد الكبير عام 1929 وازمة النفط 1947 وازمة اواسط الثمانينات 1983 حسب رؤية عدد من المحللين والخبراء , ولكنها تبقى ذات سمات مميزة جدا اهمها ضخامة اثراها على الاقتصاد العالمي وبرمته وبابتكارات الادوات المالية المستخدمة خلالها.

ب– تداعيات الازمة المالية العالمية الحالية : المسألة التي لايختلف عليها اثنين , هي ان الازمة المالية الحالية عصفت بكل دول العالم , وايضا بكل القطاعات الاقتصادية وبدون استثناء وان كانت بدرجات متفاوتة نسبيا وامتداد تداعياتها للجوانب السياسية والاجتماعية , كما ان كل العوامل تداخلت وتظافرت معا في نشوء الازمة

واستمراريتها , ولعل هذا ماجعل الاقتصاديين يتخبطون في تحديد واضح لاسباب هذه الازمة , و يمكن استخلاص اهم ملامح تداعيات تلك الازمة بما يلي :

(1): افلاس وانهيارعدد كبير من الشركات الكبرى في العالم والتي تقدر موجوداتها بمليارات الدولارات, فلقد وصل عدد البنوك التي اعلنت افلاسها حوالي 100 بنك في الولايات المتحدة فقط وفقط للفترة منذ بداية عام 2009 , وفي دول الخليج قدرت خسائر البنوك 3 ترليون دولار , وخسرت اسواق المال الخليجية بلايين الدولارات بعد شهور من الازمة , مشكلة امريكا تتجاوز 10.6 ترليون دولار ويتوقع ان يصل الى حوالي 100 ترليون دولار ,

(2)- الهبوط الحاد في اسواق الاسهم والذي وصل الى حوالي 75 % , وحتى اكثرمن ذلك في بعض الاسواق مع ركود اقتصادي عام امتد ليشمل اسعار النفط في العالم ,

(3)- انخفاض في الاستثمار الاقتصادي في كل دول العالم , حتى انه اصبح معدوما في بعضها ,

(4)- ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة حتى في الدول المتقدمة , , ويكفي القول ان هذه الظاهرة هي الاولى في التاريخ الحديث يصل بها عدد العاطلين عن العمل الى هذا الحد وفي منطقة اليورو وحدها الان اعلى منها في 10 سنوات مضت مجتمعة وفي اليابان وصل معدل البطالة الى مايزيد عن 5 % وهو الاعلى ما بعد الحرب العالمية,

(5)- انخفاض بل تدهور في المنح والمساعدات الدولية للبلدان الفقيرة

(6)- تناقض وتخبط في مواقف واجراءات الاقتصاد الحر , والدليل قيام الحكومات في مختلف بلدان العالم واهمها امريكا و اوربا ودول الخليج العربي من ضخ مئات مليارات الدولارات للمؤسسات والشركات المتعثرة والفاقدة للسيولة المالية لانقاذ الموقف , في منطقة اليورو فقط تم ضخ مايزيد عن 3 ترليون دولار , بل ان الامر تعدى ذلك ليصل الى تأميم بعض البنوك , وتخفيض معدلات الفائدة الرئيسية على القروض حتى وصلت للنصف او اقل احيانا ,

(7)- شيوع السلوكيات غير الاخلاقية في العالم المبنية على الغش والخداع والتحايل والاستغلال بكل صوره واشكاله ومن خلال شتى الاساليب والادوات والمشتقات المالية والتي تشهد ابتكاراتها تطورا وتزايدا ملحوظا .

ثالثا : الدراسات السابقة

كثيرة جدا هي الدراسات في مجال معايير المحاسبة الدولية وفي كثير من النواحي خصوصا عن القيمة العادلة والافصاح , الا ان مايتعلق منها بالمشتقات المالية فهو محدود في عدده ومحدود جدا في مضمونه , ونتناول في ما يلي اهم الدراسات ذات الصلة المباشرة بالموضوع :

1. مطر, محمد واخرون , 2009 , بعنوان" العلاقة المتبادلة بين القيمة العادلة والازمة المالية العالمية ", ركزت الدراسة على محاولة تبرئة معايير القيمة العادلة من الاتهامات الموجهة اليها في انها السبب الرئيسي وراء الازمة المالية وكما جاء بالدراسة , وذلك من خلال استطلاع اراء اصحاب الاختصاص في حقول المحاسبة ومن خلال منتديات المحاسبة المتخصصة , وجاءت نتائج الدراسة , ان استخدام منهج القيمة العادلة لم يكن هو سبب حدوث الازمة المالية العلمية من وجهة نظر كل الاطراف التي تم استطلاع اراؤها , كما لاتوجد فروقات معنوية بين تلك الاراء , ولا احد يرى النكوص عن استخدام هذا المنهج لعلاج اثار تلك الازمة , وخرجت الدراسة بعدد من التوصيات ركزت على ضرورة دعم الجهات المعنية للجانب الرقابي والسلوكي .

2. الحسن , 2009 , بعنوان " شركات استثمار الاموال (البورصة العالمية) وتحليل الاسباب والاثارعلى انهيارها في الاردن" , وهي دراسة ميدانية استطلعت اراء الجهات المالية والادارية والقانونية حول عشرات الاسباب التي قدرت الدراسة انها تقف وراء انهيار تلك الشركات , وباستخدام بعض الاساليب الاحصائية في تحليل البيانات جاءت النتائج لتبين ان من اهم الاسباب (هامة جدا وهي اعلى تقدير مستخدم في الدراسة حسب مقياس ليكرت) كانت التوجه غير المبرر نحو الكسب السريع وغياب الشفافية , ويليها بتقييم (هام) النية في التحايل , التحايل على القوانين ,عدم وجود حسابات نظامية وغيرها , واخرى كثيرة كان تقييم دورها متوسط الاهمية .

3. Lin , 2008 , بعنوان" المشتقات المالية : ادوات لادارة الارباح " , وهدفت الدراسة الى التحقق فيما اذا كانت الايرادات المتحققة من خلال عمليات المشتقات المالية هي عمليات اقتصادية حقيقية , وفيما اذا كانت الايرادات قد انتظمت منذ 1997 ولغاية 10 سنوات , واخيرا فيما اذا كانت المعاييرالمحاسبية تقرر بصورة ملائمة عن الارباح والخسائرلعمليات المشتقات المالية , وعلى عينة من 500 شركة من بين 6000 تبين بالنتيجة ان الايرادات لاتمثل ايرادات قتصادية حقيقية , الا انها كانت اقل تقلبا , اما المعايير المحاسبية فلم تكن ملائمة في السماح بمحاسبة تقرر الارباح والخسائر عن المشتقات بصورة ملائمة

4. المنتدى العالمي للتطوير المحاسبي , 2001 , بعنوان "المباديء المحاسبية المتعارف عليها ", وركزت الدراسة على الفروقات الجوهيرية بين متطلبات المحاسبة الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية بما فيها مايتعلق بالادوات المالية ومشتقاتها , وشملت 62 دولة واكثر من 80 سياسة محاسبية والافصاح في القوائم المالية , اهم نتائج الدراسة وجود فروقات ملحوظة بين المعايير الدولية والمعايير الوطنية للعديد من الدول , ولم تبذل اية جهود لتقليل تلك الفروقات .

5. دهمش , نعيم , 2002 , بعنوان " تجانس معاييرالمحاسبة الدولية مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة ", تطرقت الدراسة الى اهمية التجانس والتوحيد لمعايير المحاسبة الدولية والجهود المبذولة لتحقيقها دوليا واقليميا ومحليا , اسباب عدم التوحيد ,العوامل الرئيسية التي تدعم تطور وانتشار معايير محاسبة دولية . وبينت ان اهم المعوقات التي تقف في وجه انتشارها وتبنيها هي عدم وجود جهة عالمية قادرة على الالتزام بتطبيقها , وان اهم الاطراف المهتمة بالتجانس والتوحيد هي حملة الاسهم واسواق المال والشركات متعددة الجنسية وشركات التدقيق العالمية ودوائرالضريبة .

اهم ما تتميز به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

- انها تعرض مختلف العوامل التي يمكن ان تساهم في حدوث الازمة المالية , في حين ركزت الدراسات السابقة على معايير القيمة العادلة ضمن معايير المحاسبة الدولية, وبالكثير لم تتناول الا الاشارة العابرة لبعض العوامل الاخرى

- انها تحلل تاثير ودور كل عامل من العوامل المذكورة في حدوث الازمة المالية كما تبين اطار تكاملها مجتمعة في التاثير على حدوث الازمة في حين ان الدراسات السابقة اقتصرت على بيان بعض الجوانب او الاثار ولبعض العوامل .

المبحث الثالث

العوامل والاسباب المسؤولة عن حدوث الازمة المالية العالمية الحالية

ان بعض الاسباب او العوامل قد تكون بمثابة انعكاس او تداعيات لسبب جوهري او عامل اساسي , بينما غيرها يكون سبب رئيس لكل ضرر او تداعي , فهناك من يعتبر معاييرالمحاسبة الدولية هي المسؤولة اصلا عن هذه الازمة وخصوصا ما يتعلق منها بمعايير القيمة العادلة كالذي اشارت اليه لجنة خزانة مجلس العموم في الولايات المتحدة الامريكية 2008 . وغيرهم من يرى ان السبب يكمن في انعدام الشفافية ومنهم من يشيرالى تدني مستوى المسؤولية الاخلاقية , وسوء الرقابة , والتعامل بالمشتقات المالية.. الخ , وكل ذلك قائم الان دون التحليل الكافي والملائم باستثناء موضوع القيمة العادلة والى حد ما , لذا نحاول في هذا المبحث الوقوف على حقيقة الامر من حيث ماهية تلك العوامل و مسؤولياتها و دورها في حدوث الازمة المالية ؟

اولا : معايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية الحالية

نجد اليوم الكثير ممن يدافع عن معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية , وبالمقابل نجد من يحملها مسؤولية حدوث الازمة المالية الحالية برمتها , لذلك فالسؤال الاول والاهم هنا هو, هل ان تلك المعايير بالاصل وبعمومها هي السبب ام ان الامر يتعلق باحدها ام بمعايير محددة منها , ولعله وبعبارة ادق هل ان معايير المحاسبية الدولية ملائمة لتوفيرالنوعية االمطلوبة للبيانات المالية , وبالتالي هل هي تساعد في تلبية اهداف توحيد النظم المالية في العالم اوعلى الاقل في توحيد اسواق راس المال وبما يؤمن حماية افضل للمستثمر من خلال شفافية البيانات وموثوقيتها وملائمتها لقراراته لان تحقيق الترابط بين القيمة الحقيقية للمشروع وقيمته السوقية يكون رادع اساسي يحول دون الوقوع بالازمات المالية , ام ان الحقيقة تكشف عن غير ذلك .

ان الاستراتيجية المعلنة عن تبني معايير المحاسبة الدولية وكما تطرقنا اليه في الجانب النظري تدل على انها ارشادات عامة لما يجب ان يكون عليه التطبيق المحاسبي من حيث قياس العمليات واثباتها والافصاح عنها بصورة عادلة , و تهدف الى تقليل الفوارق والاختلافات في عرض ومحتوى البيانات المالية بين دول العالم مع توفيرالاستقلالية والحيادية في اعدادها , لذلك فان العديد من الجهات واللجان الاقليمية والدولية خصوصا على مستوى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB و الامريكية FASB وبالتعاون مع مراكز وهيئات قومية ومنظمات دولية برأت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية من المسؤولية عن حدوث الازمة المالية , ولعل اهم حدث بهذا الصدد هو التقرير الذي قدمه رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2008/11/11 استجابة لطلب لجنة الخزانة بمجلس العموم الامريكي HCTC حول دور المحاسبة في الازمة الائتمانية , والذي جاء

فيه ان مجلس معايير المحاسبة الدولية يؤكد انه جهة مستقلة ملتزمة نحو الجميع بتطوير معايير ابـــلاغ ماليـــة دولية تجعل القوائم المالية تتسم بمعلومات ذات شفافية عالية جدا

(David TWEEDIE , Chairman of International accounting standard board 2008)

اما واقـــع الحال , فبالرغم من مرور حولي 40 عام على سعي اتحاد المحاسبين الدولي IFAC على توحيـــد معايير المحاسبة الدولية , فاننا لازلنا بعيدين جدا عن هذا الهدف ويمكن توضيح ذلك من خلال بعدين هما :

البعد الاول : مشكلات المضمون والشموليه لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية : وتتضمن ما يلي

1. التأسيس لاقتصاد غير حقيقي , كانت معايير المحاسبة المقبولة GAAP والدولية IASs تتبنى ولعقود " التكلفة التاريخية " حيث يجب ان تظهر جميع اصول الشركة بالتكلفة او السوق ايهما اقل وهو مبدأ متحفظ جدا , ومن امثلة ذلك استثمارات الاسهم وان كان سعرها السوقي اعلى من التكلفة فلا يظهر الفرق كارباح , و الاستثمارات في العقارات تظهر بالتكلفة بغض النظر عن سعر السوق, و الاصول غير الملموسة كالشهرة والعلامات التجارية وبراءات الاختراع فلاتظهر بالدفاتر الا بشروط صعبة جدا وبالتكلفة وليس بالقيمة العادلة, والاصول الثابتة تستهلك على اساس عمرها الانتاجي مهما كان ثمنها , وتلك كانت ميزة التكلفة التاريخية التي يلتزم بها الجميع وبما يسهل المقارنة بين البيانات المالية , ثم كثرت الاصوات المعترضة على ان المعايير بوضعها الحالي لاتعكس صورة حقيقية عن اصول الشركات وسعرها العادل , وفعلا حصل التطور واجاز المعيار(16) اعادة تقييم الاصول الثابتة واحدث المعيارين(32) و(39) ثورة محاسبية بالتوجه نحو اظهار الادوات المالية (الاسهم والسندات والقروض...) بالقيمة العادلة واجاز المعيار 41 اظهار الاستثمارات في العقارات بالقيمة العادلة.. الخ (اعمال الخليج , 10/3/ 2006) , ولكن تبين ان تلك المعايير تؤسس لعمليات اقتصادية غيرحقيقية , الدراسة الميدانية التي اجريت على عدد كبير من الشركات في الولايات المتحدة الامريكية , والمستندة على عشرات الدراسات المؤيدة والمعززة لها تبين انه نعم ازدادت ايرادات الشركات من خلال تطبيق ذلك التطوير ولكن السؤال الذي يطرحه المستثمر اولا ,هوهل انها تمثل اقتصاد حقيقي , وجاء الجواب بالنفي لان السياسات التي سمحت بها تلك المعايير , يمكن ان تحول تقلبات الايرادات من شركة لاخرى , وبالتالي فان هذا عمل لايمثل اقتصاد حقيقي .

2. السماح باتباع سياسات او خيارات متعددة في الممارسة المحاسبية , وهذه سياسة غير حميدة ومن المحتمل ان تؤدي الى اختلافات رئيسية بين المنشآت التي تنتقي خيارا معينا والمنشات التي تنتقي خيارا اخرا , كما ان هذا الافتقار الى قابلية المقارنة سيؤثر بشكل سلبي على قدرة المستخدمين على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة (المعيار 39 : الاستنتاجات : الاراء المعرضة : اراء 9 اعتراض السيد كوب)

3. التعقيد في بنية معايير المحاسبية الدولية , ان اللجنة المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في تشرين اول 2002 , التي انيط بها مهمة اعادة ثقة الجمهور في معايير الابلاغ المالي الدولية , بينت نقاط الضعف في هيكلة نظام السوق ومن بينها صعوبات فهم تعقيد بنية معايير المحاسبية الدولية , وهذ يترجم بوجود مشكلة حقيقية في المضمون لتلك المعايير

4.عدم وجود مرجعية واضحة لبعض المعالجات مما يؤدي الى الابتعاد عن التطبيق الصحيح للمعايير الدولية ومن ثم الى اعداد بيانات غير سليمة خصوصا ان الحكم الشخصي سيكون في اكثر المجالات تعقيدا الا وهو المشتقات المالية فكيف يمكن اذن لهذه المعايير ان تغطي كل اوجه التعقيدات المستجدة للعمليات المالية وخصوصا الغريبة او الدخيلة منها , هذا عدا انه ليس هناك حقا معايير اصدرتها FASB خالية من الحكم الشخصي في تطبيقاتها . ويرجع ذلك الى العديد من نواحي الاختلاف من حيث الهدف , والمبدأ, والمعالجة او التطبيق.

البعد الثاني : مشكلات التباين والاختلاف في الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية : اضافة لمشكلات المضمون في معايير المحاسبة الدولية , هناك ايضا تباين في التطبيق , فاللجنة المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في تشرين اول 2002 , بينت ورغم ان حوالي 100 دولة تبنت معايير الابلاغ المالي الدولية ,الا ان اغلبها لايزال لديه فجوة في التطبيق , و فيما يلي اهم مسببات هذا التباين :

1-عدم الزامية التطبيق , لان تلك المعاييرلا تصدرعن جهة رسمية فبالتالي ليس لها اي صفة الزام مقارنة بالتشريعات والقوانين في مختلف بلدان العالم , الاتحاد الاوربي الذي طالب المجموعة باعداد حسابات موحدة تتماشى مع IFRs واعتبارا من 2005 , ترك الخيار للدول الاعضاء لتؤدى التزاماتها مقابل ذلك

2- الفجوة الكبيرة بين القوانين والتشريعات المحلية والمعايير الدولية , هناك ضرورات كبيرة تتطلب اما التعديل او الالغاء لتلك القوانين لعدم ملائمتها كلا او جزءا لتلك المعايير , ولاندري كم يتطلب هذا من الوقت , وفي كل الاحوال هذا ليس بالقريب , والاختلافات قائمة وكبيرة فمثلا في اوربا وفرنسا لم يتم تطبيق المعيارين 32 و 39 حتى الان وكما يجب , فما بالك ببقية دول العالم التى تكاد تكون امكاناتها معدومة مقارنة بتلك الدول . حيث نلاحظ ان الالاف من الشركات الكبرى والمدرجة في الاسواق بما يزيد عن 7000 شركة في الاتحاد الاوربي مثلا والمطالبة بالتطبيق خلال مدة اقصاها 2005 , لم تلتزم بذلك حتى الان , ولعل المفارقة الكبيرة هي ان خيرة الخبرات المالية والمحاسبية لتلك الدول تقود عملية اعداد وتطوير معايير المحاسبة الدولية منذ اكثر من ثلاثين عاما , وذلك لان المعايير الدولية تعطي اهمية اكبرللحقيقة الاقتصادية مما هو للجانب

القانوني(منتدى المحاسبين العرب , تطور معايير المحاسبة في اوربا وفرنسا نحو المعايير الدولية 2007|12|29).

3- تنامي الاتجاه نحو بلورة معايير محلية واقليمية , حيث نشهد اضافة الى الاختلافات القائمة ولادة معايير محلية واقليمية جديدة , فنجد الان , معايير محاسبية دولية بخلفية المعايير الامريكية , ومعايير محاسبية اوربية بخلفية دولية , وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI بالبحرين التي اصدرت 21 معيار اسلامي Shari'a Standards (SSs) عام 2005 , ومعايير المملكة العربية السعودية تتضمن اطارا فكريا للمحاسبة المالية ومعيارا اسلاميا يتناول المحاسبة المالية للزكاة , و معايير المحاسبة المصرية كترجمة لبعض المعايير الدولية للمحاسبة مع تطويعها محليا , و دول مجلس التعاون لدول الحليج العربية اصدرت معايير عربية ضمن الاطار الفكري للمحاسبة المالية بدون اي معايير اسلامية (اقليمية بخلفية المعايير الامريكية) , و دولة ماليزيا (معايير وطنية واسلامية بخلفية المعايير الدولية)،(توفيق , 2008) , عليه اين نحن من القول ان مجلس معايير المحاسبة الدولية يلتزم بمعايير محاسبة عالمية عالية الجودة لاعداد التقارير المالية .

ان الاختلاف في تطبيق المعاييرومن قبل العديد من دول العالم له اثرسلبي لايستهان به على قدرة المستثمرين في اجراء المقارنات العالمية وكما جاءت به اللجنة المنبثقة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في تشرين اول 2002 التي انيط بها مهمة اعادة ثقة الجمهور في معايير الابلاغ المالي الدولية , ويبدوعمق المشكلة عندما نتسائل وبعد كل هذه العقود من العمل الضخم والدؤوب والمكلف عندما يقوم مجلس معايير المحاسبة بالطلب من راعي مؤتمر قمة العشرين للدول الصناعية الكبرى في العالم المنعقد في 2008/11/15 بان يبلغ رؤساء الدول بان المجلس جهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة . بعد كل هذا الوقت الذي مضى نعود اليوم لننبه هذه الدول وهي كبرى او متقدمة , ولنبلغها ببراءة المحاسبة والمعايير من الازمة ونطلب منها ان تلتزم بالمعايير الدولية , اذن كيف الحال بالنسبة لبقية دول العالم وهي تمثل السواد الاعظم وكم هو حجم المشكلة ؟ . اذن لغاية الان نحن بعيدون عن الحديث عن وجود استراتيجيات يمكن من خلالها ايجاد معايير دولية موحدة لتحقيق الاهداف المرجوة منها .

مع ذلك لا يمكن القول صراحة ان تلك المعايير هي السبب الرئيس والمباشر وراء حدوث الازمة , وايضا من جهة اخرى هي ليست بريئة تماما , فعلى اساس الاهداف الموضوعة لتلك المعايير وفي ظل التفاوت الحاصل في الالتزام والتطبيق , فان الحصيلة تتمثل بتوفير بيانات ليست بمستوى يتناسب ومتطلبات الملائمة والموثوقية لاتخاذ قرارات سليمة , ولكنها وفي كل الاحوال لايمكن ان تظلل الى الحد الذي يؤدي الى ازمة بهذا الحجم

وهذه الخطورة طالما ان عدم الالتزام او الالتزام الجزئي بمتطلبات تطبيق هذه المعايير لايشمل العالم باجمعه . اذن يساهم هذا الامر يساهم بقدر غير قليل من المسؤولية عما وقع من ازمة بسبب ما تؤسس له اصلا هذه المعايير , ولكن بكل تأكيد فهي ليست المسؤول الوحيد كما انها ليست المسؤول الاول والمباشر عما حصل , فاذا لم تكن هي كذلك فمن يكون اذن ؟.

ثانيا : مشكلات الممارسة المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والازمة المالية العالمية

ان الممارسة المحاسبية غير السليمة وان وجدت معايير مقبولة ستوفر بيانات تؤدي الى قرارات غيرسليمة تساهم بالتالي في تداعيات الازمة المالية , وبهذا الخصوص نذكر :

1. التباين في درجة الالتزام بتطبيق المعايير , الواقع ان المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محليا بسوق المال في بعض الدول , بينما ملزمة في دول اخرى , او لبعض الشركات دون اخرى , وبوجود هذا الاختلاف تظهر حالات شديدة من التباين والاختلاف في الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم اساسه تباين في القواعد المبدئية والاخلاقية المتبعة وما يرافقها بالتالي من مصطلحات ومفاهيم وتفسيرللاحكام والقواعد وفي اسس التقويم والقياس والاعتراف بتحقق الايرادات والمصروفات واسس اعداد القوائم المالية وعرض البيانات .

2.عدم وضوح اليات التطبيق , اضافة للصعوبة والتعقيد والتناقض والتضارب الذي ورد باصل المعايير والتي ادت الى تعقيد الممارسة المحاسبية , وهذا ما اعترف به رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية بتقريره المقدم للجنة الخزانة في 2008/11/11 بصدد الخروج من الازمة مبينا ضرورة تزويد الالية ودلائل الارشاد المناسبة لتطبيق المعايير, لان ذلك ادى الى هفوات اوفجوات في الممارسة او السياسات المحاسبية المعتمدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية , كما انها استغلت في التلاعب بالبيانات. وهكذا فان كثير من المعالجات المحاسبية المبتدعة في الشركات المتعثرة قد تتفق مع نصوص المعايير المحاسبية ولكنها تتنافى مع روحها ومع الاطار العام لها , مثل خيارات الاسهم للمدراء في الولايات المتحدة , والمعايير لازالت تتجه اكثر فاكثر نحو مفهوم القيمة العادلة والبيئة الاقتصادية ومهنة التقييم لاتتطور وقد يشرع ذلك ابواب التلاعب .

3- مشكلات وجود الخيارات في الممارسة المحاسبية : واهم مايمكن ذكره هنا :

أ- تعدد خيارات المعالجات المحاسبية لان المعايير تركت ودائما للشركات اكثر من خيار ولمختلف المعالجات المحاسبية , مثال ذلك :

– يمكن للشركة ان تختار ولمرة واحدة بعمرها ان تسجل استثماراتها في عقارات بالتكلفة او السوق , ويمكن لها ان تسجل ارباح الارتفاع في قيمة محفظتها الاستثمارية ضمن الارباح او تخفيها في حقوق الملكية وذلك حسب قرارها حول تصنيف هذه الاستثمارات للمتاجرة او للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق , هذه المرونة احدثت تباينا كبيرا في عرض او عدم عرض بعض البيانات وتباين في نتائج اعمال الشركات ومن ثم صعوبة اجراء المقارنات من قبل لمستثمرين .

– النية في تصنيف الادوات المالية اما للمتاجرة ,او متوفرة للبيع , او محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق , هو تصنيف مرتبط بنية الادارة , والذي يعطيها الفرصة للتلاعب كأن تعتبرها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وبالتالي تسجل بالكلفة بينما نيتها هي بغرض المتاجرة وبهذا تتلاعب بالارباح من خلال مفاهيم القيم العادلة . وقد وفرالمعيار (39) فرصا للشركات للقيام بالاعتراف بارباح غير متحققة بعد(قبل عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل , ويجب ان لايستخدم هذا الامر من اجل العمل على زيادة ربحية الشركة دون النظر الى القرار الاستثماري السليم , حيث من غير المعقول ان تضع تلك الشركات جزءأ كبيرا من استثماراتها المالية لاغراض المتاجرة , وانما يكون قسم منها لتاريخ الاستحقاق وثالث متوفر للبيع ,عليه عند اللجوء الى اعتبار جزء كبير بغرض المتاجرة يؤدي هذا الى زيادة الارباح المعترف بها في الارباح والخسائر بشكل كبير وبمجرد تغيير القيمة في السوق وهذا غير معقول , ويمكن ان تستخم هذه الاجراءات من باب ادارة الارباح وبطريقة غير مشروعة لتظهر بمظهر الاستقرار وتحقيق اهدافها في السوق المالي (السعافين , الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات , 2003 , ص 31) .

ب– استغلال تقلبات اسعارالسوق , فالكثير من الشركات اظهرت ارباح الاستثمارات في الاسهم باسعار نهاية السنة الماضية مع انها غير مباعة ودخلت ضمن ارباح السنة واتخذ قرار التوزيعات بناء عليه , ثم ان الربح المعلن يتناقص بصورة جوهرية بالفترة اللاحقة .

ج– الافتقار الى مقيمين محترفين , اذا كانت المسألة هينة في حالة الاسهم لوجود اسعار سوقية معلنة , فالمشكلة اكبر عند تقييم العقارات والاصول الثابتة والشهرة لانها تتأثر كثيرا بالحكم الشخصي وقد يحدث فيها تلاعب كبير , فالمعايير لازالت تتجه اكثر فاكثر نحو مفهوم القيمة العادلة بينما مهنة التقييم لاتتطور مما قد يشرع ذلك ابواب التلاعب

د– الحاجة لنظم معلومات متطورة تكنولوجيا توفرادوات حساب اكثر ابداعا لمعالجة المعلومات من مصادرها المختلف وليست المحاسبية فقط , وذلك لتلبية المتطلبات المعقدة لتلك المعايير وخصوصا لمتطلبات المعيار (39) (منتدى المحاسبين العرب , تطور المعايير الفرنسية نحو المعايير الدولية , 2007)

ولعدم توفر متطلبات الحد المعقول للقيام بالممارسة المحاسبية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية فقد تولدت ازمة الثقة بالمحاسبة , ولان كل ذلك لابد وان ينعكس سلبا على توفير بيانات تتمتع بالموثوقية والملائمة وبالتالي على اتخاذ قرارات سليمة , فلا يمكننا ان نبريء ساحة الممارسة المحاسبية من المسؤولية عن حدوث الازمة المالية , ولكن من جانب اخر هل يمكن اتهامها لوحدها بتلك المسؤولية , والجواب طبعا لا , بالتالي فان الاخفاق في المارسة المحاسبية يتحمل جزء من المسؤولية هنا وتكون هذه المسؤولية اكبر عندما تكون المعايير المحاسبية معدة بصورة صحيحة والعكس صحيح , لكن الواقع يبين وعلى ضوء ماتقدم انها تتحمل قدر اقل من المسؤولية من العامل الذي تطرقنا له اولا , ألا وهو معايير المحاسبة الدولية , اذن ماهي العوامل الاخرى وما مدى مساهمتها في الازمة الحالية ؟

ثالثا : ضعف اوانعدام الشفافية وعدم العدالة فيها والازمة المالية الحالية

هل يمكن ان يكون انعدام او ضعف الشفافية للبيانات المالية سبب من اسباب الازمة المالية العالمية,هذا ما نبحثه من خلال ما يلي :

1-عدم تحقق الاجماع حول شكل ومحتوى الافصاح . لقد بذلت الكثير من الجهود ولازال الجدل قائم حول الكيفية والفحوى للشفافية المطلوبة . الافصاح عن المعلومات الحقيقية او ذات المصداقية عن فعاليات داخل وخارج الميزانية يسهل ضبط السوق , ولقد لعب مجلس الاحتياطي الفدرالي الامريكي دور كبير في تطوير التقرير المشترك مع لجنة بازل والهيئة الدولية للاوراق المالية IOSCO في ايجاد اطار لتقارير عالمية ولكن لم يتحقق الاجماع الدولي حول شكل محدد ومحتوى محدد لهذه الافصاحات , والجدل لازال كبير حول كيفية توفير تقارير تحتوي معلومات جيدة (Phillips , 1996) .

ان التقارير المالية المدققة المنشورة من قبل الشركات المساهمة العامة احتلت المرتبة الاولى كاحد اهم مصادر المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرار الاستثماري بالاسهم في حين جاءت نشرات السوق المالي في المرتبة الثانية من حيث اهتمام المستثمرين بسياسة توزيع الارباح للشركات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (الحسين ,2007 ص 20) وان كانت درجة وجود عناصر الافصاح في قائمة المركز المالي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية تؤثر على القيمة السوقية لاسعار الاسهم حيث فسرت الالتزام بما نسبته 30 % من التباين في القيمة السوقية لاسعار الاسهم وهي ذات دلالة احصائية , بينما لايوجد تأثير للايضاحات المتممة للميزانية والتدفقات النقدية على القيمة السوقية لسعر السهم , (عصفور ,2003 ص ص 21-22)

2- عدم كفاية الافصاح او الشفافية , من خلال المتابعة اليومية للاقتصاد المحلي والاقليمي والدولي , نلاحظ ان الكثير من الشركات في ظل الازمة المالية الحالية تلجأ الى حجب كثير من المعلومات الهامة ضنا منها بامكانية انقاذ بعض المواقف لديها , لا شك ان هذا يعبر عن مصالح ضيقة وقصر نظر سيؤدي حتما الى توفر ارقام او بيانات غير حقيقية وبالتالي حصول مخاوف داخلية واخرى خارجية بسبب ترابط كثير من اقتصاديات العالم بعضها مع بعض وخصوصا مع الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم امتداد وتفاقم الازمة

3- عدم العدالة في الافصاح اوالشفافية,عندما تكون معظم المعلومات المحتواة في التقارير الدورية قد تسربت اولا باول خلال العام وانعكست في اسعار الاسهم وعوائدها مبكرا فالنتيجة ان معظم الاثار التي يمكن ان تحدثها المعلومات الملخصة في التقارير الدورية تكون قد مرت وانتهت بتاريخ نشرها بسبب عدم السرية وتسريب المعلومات (الحسين , 2007 , ص 21) .

4- دوام الشك في نوعية و جودة البيانات, ان احد ضمانات استقرارالاسواق وعدم تعرضها لهزات عنيفة غير متوقعة لاتأتي فقط من شفافية وكمية المعلومات المفصح عنها للمستثمر بل في جودة ونوعية وملاءمة هذه المعلومات لصانع القرار(ابو حلتم , 2007 ص 32). و التعديلات الكثيرة التي جرت على المعايير الدولية خاصة في 13 اكتوبر , التعديلات على معيار المحاسبة الدولي(39)ومعيار الابلاغ المالي (7) انما هي بقصد توفير معلومات عالية الجودة للمستثمرين في اسواق راس المال العالمية كاجراء عاجل لضمان الشفافية واستعادة الثقة بالاسواق المالية كاستجابة لازمة القروض .

ونستخلص مما تقدم ان ضعف الافصاح او الشفافية او عدم العدالة فيها امرا واقعا ولكن لابد من التوضيح ان الافصاح او الشفافية ليست معدومة بدرجة 100 % لان غالبية الشركات ملزمة بموجب القانون باعداد ونشر القوائم المالية الهامة في نهاية كل فترة مالية , كما انها ليست بمستوى الاهداف والاستراتيجيات وانما هي موجودة بدرجات متفاوتة , وربما كل او بعض العوامل اوالاسباب الاخرى التي تكون وراء حدوث الازمة المالية وبدءا من معايير المحاسبة الدولية قد تساهم بدورها وبدرجة او باخرى في عدم توفر الشفافية او الافصاح الكافي والملائم , ثم ان عدم كفاية الافصاح بحد ذاته مشكلة قائمة منذ وقت بعيد ولازالت , ولم تحصل الازمات المالية تحديدا في ظلها بصورة مباشرة , وقد يؤدي ضعف الشفافية او عدم كفاية او عدم جودة البيانات المالية الى بعض القرارات الخاطئة هنا وهناك , ولكن لايؤدي بحد ذاته الى اوضاع كارثية كما في الازمة الحالية وانما , الا اذا كان يخفي امورا اخرى هي اكبر من هذا الموضوع . عليه فان عامل الافصاح و الشفافية بكل تفاصيله قد يكون سببا او عاملا مساعدا او عامل من عوامل حدوث الازمة المالية وان حصل التقصير فيه

فانه يتحمل المسؤولية بنسبة معينة , ولكنه لايمكن ان يكون سببا مباشرا لها وبالتالي لايتحمل كل المسؤولية عن ذلك والاهم من ذلك انه قد يكون عرضا لمرض ان صح التعبير وليس المرض بحد ذاته.

رابعا : الحاكمية المؤسسية والازمة المالية العالمية الحالية : ونتناول هذه الفقرة من زاويتين :

أ- **مشكلات الحاكمية المؤسسية في اطارالانظمة والقوانين :** ان حوكمة الشركات (التحكم المؤسسي في الشركات Corporate Governance) تعني الطريقة التي يتم من خلالها توجيه وادارة ومراقبة الشركة وفقا لمجموعة من المباديء الاساسية والتي منها المحافظة على حقوق المساهمين , وتفعيل مبدأ العدالة بينهم والحرص على الافصاح والشفافية والتاكيد على مسؤولية مجلس الادارة ودوره في حماية الشركة وحقوق المساهمين ,وهي وسيلة فاعلة للادارة الرشيدة للمنشآت الاقتصادية بصفة عامة والشركات المساهمة بشكل خاص . والحقيقة ان كثير من الدول لجأت الى الاهتمام بالحوكمة في ظل توسع النظام الاقتصادي الراسمالي (الحر) , وذلك بسن مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الاداء عن طريق اختيار الاساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط واهداف الشركة , ظهرت الحاجة الى الحوكمة خاصة في اعقاب الانهيارات المالية والازمات المالية التي شهدها عدد من دول شرق اسيا وامريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات , وكذلك ما شهده الاقتصاد الامريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 , تزايدت اهمية الحوكمة لاتجاه كثير من دول العالم نحو النظم الاقتصادية الراسمالية وباعتماد اكبر على الشركات الخاصة لتحرير الاسواق المالية ثم تزايد انتقال رؤوس الاموال , وانفصال الملكية عن الادارة . اما اهم المشكلات التي يمكن ان تكون سبب في غياب الحوكمة المطلوبة فهي :

1-تنامي النفوذ الداخلي والخارجي على الشركات , فالضعف في التحكم المؤسسي يقلق اليوم المستثمرين في كل انحاء العالم وان ثقتهم بالشركات تبقى منوطة بهذه الركائز في ادارة الشركة وبالتالي فان توفر تحكم مؤسسي قوي يضفي مصداقية على ادارة الشركة وعلى البيانات المالية الصادرة عنها. ويكفي اليوم نظرة الى مايتقاضاه رؤوساء واعضاء مجالس ادارة بعض الشركات في امريكا من رواتب ومكافآت والتي لم يتم الافصاح عنها اثناء مدة خدماتهم والثروات التي تمكنوا من جمعها حتى نعرف مدى صدمة المستثمرين من البيئة المحاسبية والادارية والتشريعية في الولايات المتحدة الامريكية . ان المستثمرين في قلق مستمر من ازدياد قوى التحكم في مجالس ادارة الشركات , تبين ان للتحكم المؤسسي قيمة غير ملموسة تنعكس في سعر السهم للشركات في السوق تصل 20-30 % من قيمة السهم حسب الدراست التي اجرتها شركة Macnzy قبل اكثر من سنة (خوري , مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي 2002) .

2-عدم الالتزام باخلاقيات مهنة التجارة والمحاسبة والتدقيق : ان كشف الخلل في حينه سيمنع تراكمات الاخطاء التي عادة ما تؤدي الى انهيار مفاجيء وان السبب الحقيقي وراء انهيار الشركات والتي كشفت عنها الدراسات والتحقيقات لم يكن نتيجة تعثر اعمال هذه الشركات بل نتيجة حتمية لتراكمات كبيرة من الممارسات المحاسبية الخاطئة , والتي لم يستطع نظام الافصاح المالي الكشف عنها بوقت مبكر , وان ماحصل في شركة Enron ما كان ليحصل لولا تواطؤ مدققوا حسابات الشركة (ارثر اندرسون) مع ادارة الشركة لتمرير مخالفات قانونية وممارسات غير سليمة .

3- عدم استقلالية لجان التدقيق وغيرها من الجهات الهامة في الشركة , لهذا وعلى ضوء انهيارات Enron اصدر مجلس ادارة سوق نيويورك للاوراق المالية المعيار (SAS No.99) الذي تضمن اجراء تعديلات هامة على معايير ادراج الشركات مفادها انه على كل شركة مدرجة بالسوق ان تعيين اعضاء مستقلين في مجلس الادارة , وتوفيرالاستقلالية التامة لاعظاء لجنة تدقيق الشركة المسؤولة عن مراقبة المدقق الخارجي , كذلك الافصاح عن المعايير المعتمدة في الحكم على استقلالية الافراد .

ب- مشكلات سياسات ادارة الارباح : لا شك ان ادارة الارباح تمثل جزء من عمليات الاستمرارية للشركات ongoing , وان من مهام المديرين الاساسية القيام بادارة ارباح شركاتهم بالطريقة التي تعود بالمنفعة على المساهمين والاطراف الاخرى ذات العلاقة بشرط توخي الموثوقية في اعداد وتحضير البيانات المالية وضمن السلوكيات الاخلاقية التي اقرتها المعايير والمباديء المحاسبية , ان واقع حال ادارة الشركات لارباحها لا ينسجم مع هذا المدخل , ونتناول في ما يلي اهم دلائل ذلك والتي تقع اصلا ضمن الدائرة الاخلاقية :

1-التلاعب في الارباح من خلال طرق قانونية او غير قانونية او مخالفة للمباديء المحاسبية او تطبيق المبدأ الخطأ (مطر و سويطي ص ص 6-7) وهو وان حصل بتواطؤ من الجهات التدقيقية وابتعاد عن رقابة السوق , وكما قامت به كبرى شركات الطاقة في الولايات المتحدة الامريكية Enron للاعوام 1997 – 2000 حيث قامت بتخفيض الارباح بما يزيد عن 500 مليون دولار وحقوق الملكية بما يزيد عن 2 بليون دولار , وزيادة المديونية الى حوالي 3 بليون دولار , لكنها تمت اساسا في عمليات تحوط وعقود مقايضة وهمية بعيدا عن الاجراءات والمباديء المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها .

2- تزايد الفضائح الاخلاقية لقد توالت الفضائح العالمية بدأ بشركات Enron , Wordcom , Exerox الامريكية والتي هزت السوق المالي في الولايات المتحدة بالاضافة الى تأثيرها على غالبية الاسواق المالية العالمية وما ترتب على ذلك من اضرار مادية اثرت على مساهمي تلك الشركات بالاضافة الى الاضرار الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في فقدان مئات الالاف لوظائفهم وامتدت لتشمل كبريات شركات تدقيق

الحسابات في العالم كما حصل لشركة آرثر اندرسن التي اتهمت باخفاء جزءا كبيرا من الحقائق المتعلقة بافلاس Enron .

3- استغلال الخيارات المحاسبية للتلاعب بالارباح , حيث سمحت معايير المحاسبة الدولية وخصوصا المعيار (39) بالتلاعب في توقيت الاعتراف بالايرادات , وبممارسات محاسبية خاطئة في المصروفات وعمليات الاندماج وحقيقة الالتزامات العرضية وفي موضوع الافصاح عموما (ديوان المحاسبة , 2008) .

4-الافراط باستخدام الصلاحيات , كثير من ادارات الشركات افرطت في استخدام صلاحياتها باستغلال بعض الخيارات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة في الاعتراف والقياس, معظم البنوك حققت ارباح موجودات وادوات مالية سنة 2001 بفارق كبير عن السنة السابقة 2000 , و كان للمعيار (39) دور كبير في هذه الزيادة وخصوصا ان المعيار قد توسع في استخدام القيمة العادلة للادات المالية (علا ياسين ,2003 ص ص 20 – 21) فلقد وفر المعيار الجديد فرصة جوهرية للشركات للقيام بالاعتراف بارباح غير متحققة بعد لعدم وجود عملية بيع فعلية في قائمة الدخل , مما ادى الى تضليل جمهور المستثمرين وعرض صور مشوهة للمركز المالي ونتائج الاعمال للشركة وذلك لتحقيق نتائج متحيزة تكون مرغوبة من قبل الادارة عن طريق تحريف بعض الحقائق الهامة المتعلقة بالاداء الاقتصادي للشركة كالتضخيم الوهمي لقيمة اسهمها وقد تكون مدفوعة بعوامل داخلية كاوضاع الشركة وبيئتها , اوخارجية مثل تقلبات اسعار الاسهم في السوق المالي هبوطا وصعودا مما يؤدي بالتالي الاضرار بالمستثمرين وبعموم الاقتصاد الوطني . بعض ممارسات الشركات التي شاعت من خلال التلاعب بالبيانات تمثلت برفع اسعار الاسهم وبالتالي بيعها باسعارعالية وجني ارباح ثم تخفيض قيمتها بعد ذلك ليتم اعادة شراؤها باسعار منخفضة وهكذا تساهم هذه الامور في حدوث الازمات المالية وهكذا يبدو ان السبب الرئيسي يكمن في اتباع سياسات مظللة ساعدت على الاستغلال والاضرار بالسوق ثم المساعدة على حدوث الازمة .

واجمالا لايمكن الجزم بان توفيركل عناصرالحاكمية تلك ينتج عنه ضبط السلوكيات ومنع الانهيارات, فاجراءات الحاكمية وان كانت قد تساهم في ضبط اعمال الشركات الا ان النقص فيها لايمكن ان يكون سببا مباشرا وراء حدوث الازمة المالية صراحة , وانما الضعف فيها قد يؤدي الى التعثر المالي في اسوء الاحوال على مستوى الوحدة الاقتصادية, فلو التزمت كل الشركات بالعالم بضوابط مؤسسية سليمة لايمنع ذلك من عدم حدوث ازمة مالية التي قد تحدث بسبب عوامل اخرى , ولكن لاينكر انه عامل من العوامل التي يمكن ان تساعد في حدوث الازمة . ولاشك ان التلاعب في ادارة الارباح انما يؤدي الى مشكلات كبيرة وربما انهيار الشركة , ولكن هذا لا يشكل وزنا كبيرا بالمعنى الاقتصادي الحقيقي للموضوع ليكون وراء حدوث ازمة مالية عالمية من هذا النوع

الا اذا اتسع نطاق البعد الاخلاقي ليعتبر ظاهرة وبالتالي يدخل في اطاراخر , وعليه وفقا لهذا المنظور فان الخلل في ادارة الارباح بهذا المعنى لايمكن ان يكون سببا مباشرا وراء حدوث الازمة المالية وان كان من بين الاسباب وله دور بمستوى ما في ذلك .

خامسا : ضعف او انعدام الرقابة على الشركات والازمة المالية الحالية

الرقابة هي ولأي عملية ادارية او مالية او اقتصادية او غيرها تعني التاكد من ان شيء ما قد تحقق وفقا لما تم تقديره او التخطيط له , ولايمكن الشك في اهمية الرقابة ودورها الايجابي في الحياة الاقتصادية وحماية المال العام من العبث وسوء الاستغلال وايا كانت الجهة التي تقوم بها , شريطة اعتماد المعايير المقبولة, كرقابة الاجهزة العليا للرقابة المالية , ودوائر مراقبة الشركات , والهيئات العامة للاوراق المالية وغيرها . ان لرقابة الهيئة العامة لسوق راس المال على الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية دور مهم جدا في الحفاظ على حقوق المساهمين والمتعاملين في الاوراق المالية وفي توضيح واجبات الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية والتحفيز على التزام الشركات باللوائح والتعليمات (الراشدي 2007) . اذن ماهي اهم مشكلات الرقابة في اطار الازمة المالية :

1-غياب او ضعف رقابة الاجهزة المختصة على الشركات : ان غياب رقابة البنوك المركزية على بنوك الاستثمار وغياب الرقابة او الاشراف الكافي على المؤسسات المالية والوسيطة هي من اهم اسباب الازمة المالية الحالية (البيلاوي 2008) . في الولايات المتحدة الامريكية تبين ان الهيئة المشرفة على الاسواق المالية لاتراجع الا عددا قليلا من البيانات المالية للشركات , وتبين ايضا انها لم تراجع البيانات المالية لشركة Enron لفترة ثلاثة سنوات سابقة , مما حدى برئيس لجنة التحقيق المنبثقة عن الكونجرس الامريكي بوصف هذه الهيئة بانها (ككلب حراسة مستغرق في النوم) , لقد كثرت المخالفات و كثر الكلام عن اتهام الحكومات التي تركت الامور تتفاقم منذ حولي 5 – 6 سنوات حتى وصل الامرالى ماوصل اليه , حيث ان العمليات الحقيقية لا تشكل الا جزء يسير من المعاملات الاقتصادية وبما لاتتجاوز 30 % والباقي معاملات وهمية غير حقيقية (خوري , معايير محاسبية موحدة , 2002 , ص 27) , والان ايضا يعترف الرئيس الجديد المعاد تعيينه للبنك المركزي الامريكي بان البنك قد تقاعس عن اداء واجباته في خدمة المستهلكين . ان جهات الرقابة والاشراف مدعوة لتقوم باتخاذ الاجراءا ت الكفيلة بالحد من ظاهرة التلاعب المتعمد في ادارة الارباح وكشف المخالفات (مطر والسويطي , 2007 , ص ص 6-7) .

2- التناقض بين السياسات والامرالواقع للرقابة (التخبط) , لعل واحدا من بين اهم الجوانب السلبية هنا هو غياب دور الاجهزة العليا للرقابة المالية (الحكومية) , ولعلنا نجد تناقضا بين السياسات والافعال . حيث تم

توجيه رقابة تلك الاجهزة على الوحدات العاملة في القطاع العام وجزئيا على القطاع المختلط , اما القطاع الخاص فقد استبعد عمليا من تلك الرقابة , بينما وعند وقوع الازمة تم ضخ مئات المليارات من الدولارات من الدولة (القطاع العام) لانقاذ مواقف الفشل في القطاع الخاص , ان مال تلك الوحدات هو مال وطني وهو مال عام بمعنى اشمل لذا نلاحظ القادة الاوربيون اليوم يعيدون ترتيب بيتهم الداخلي ليقرروا تشكيل 3 هيئات رقابية , واحدة على البنوك والثانية على شركات التامين والثالثة على سوق الاوراق المالية , لانهم لم يجدوا بدا من ذلك في محاربة الازمة المالية , وربما في هذاالاجراء محاولة للخروج نوعما من قيود العولمة الحالية والعودة الى القيم والاخلاقيات السليمة المتعارف عليها عند مختلف المجتمعات .

3- تنامي عبء السلوك غيرالاخلاقي على الرقابة , لايمكن لاي نظام رقابة ومهما كانت درجة متانته من تحقيق الاهداف الحقيقية في حال غياب السلوك الاخلاقي المنضبط بالقيم والمعايير المقبولة , وعليه فان التقارير المالية وتقارير الاشراف اوالرقابة ستصبح اكثر احراجا للاسواق المالية الفاعلة , ولفعاليات الرقابة الفاعلة للبنوك (Phillips , 1996) , ولعل هذا الاحراج يعود اولا, وقبل كل شيء الى تفشي حالات الفساد الاداري والمالي بكل صوره , حتى صارت هناك حاجة للرقابة على الرقابة , وبالتالي تكون المعطيات محرجة للجهات الرقابية كما انها محرجة للجهات الخاضعة لتلك الرقابة .

ولكن هل ان ضعف الرقابة او انعدامها يمكن ان يكون سببا رئيسيا لحدوث الازمة ؟ والجواب طبعا كلا , ان ضعف او انعدام الرقابة لايمكن ان يكون السبب المباشراوالوحيد , فماذا تستطيع الرقابة ان تفعل اذا تفشت امراض الفساد المالي والاداري المرتبطة بعدم الالتزام بالاخلاقيات المهنية . واخيرا , الان وبعد كل ما تقدم من تحليل للمشكلات القائمة ولمختلف العوامل التي قد تقف وراء حدوث الازمة المالية نتسائل عن العامل الذي يمكن ان يلعب الدور الاكبر في حدوث الازمة المالية , وهذا ما سنبحثه في المبحث التالي عن المشتقات المالية .

سادسا : معاييرالمشتقات المالية والمحاسبة عنها والازمة المالية العالمية الحالية

المشتقات المالية هي المادة الاساسية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) الذي اعتبر اصداره بمثابة ثورة في المحاسبة , فمنذ بداية 1997 بدأ النقاش حول المحاسبة والافصاح عن الادوات المالية وبتاريخ 2001/1/1 بدأ التنفيذ الفعلي لهذا المعيار : الادوات المالية : الاعتراف والقياس , وهو ينطبق على كافة انواع الادوات المالية ومشتقاتها باستثناء العمليات التي تقع في اطار معايير المحاسبة الدولية الاخرى , كالتي تتعلق بالشركات التابعة وعقود الباطن وغيرها . اضافة لما تقدم فيما يتعلق باهمية معايير المحاسبة الدولية عموما , فان اهمية المعيار (39) وكما جاء في الاصل تتمثل بما يلي :

– انه اول معيار شامل للاعتراف بمعلومات الادوات المالية وقياسها والافصاح عنها وجاء مكملا لمعيار المحاسبة الدولي (32) .

– يعتمد الى حد كبيرعلى استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الادوات المالية وهذا تغيير كبيرعلى الممارسات المحاسبية القائمة .

– يلزم المعيارالاعتراف بالمشتقات المالية كموجودات او التزامات مالية في الميزانية العمومية بدلا من ان تكون بنود عرضية خارجها.

– يسمح باستخدام مايسمى بمحاسبة التحوط وبطرق واساليب مختلفة تتناسب ونوع الاداة المالية .

1 : الادوات المالية : هي عقود تنشأ بين طرفين وينتج عنها موجودات مالية او مطلوبات مالية على المشروع او حقوق مساهمين لمشروع اخر, وقد تكون الاداة المالية عبارة عن نقد او اداة حق ملكية او حق تعاقدي لاستلام نقد او موجودات مالية اخرى . ومن امثلة الادوات المالية : الاستثمارات المالية (سندات الدين المدرجة وغير المدرجة, حقوق الملكية المدرجة, حقوق ملكية خاصة واية استثمارات في حقوق ملكية غير مدرجة) , والقروض المنشـــاة المشتراة , واتفاقيات اعادة الشراء واوراق عمليات الاقراض والاعارة , واصول مالية محتفظ بها للمتاجرة , والادوات المالية المشتقة (بغرض المتاجرة او بغرض التحوط) , وسندات القبض التجارية الاخرى ,والنقد ومعادلات النقد , والتزامات محتفظ بها للمتاجرة , وقروض بنكية طويلة الاجل ,والسندات والسندات غير المضمونة والعملات الورقية .

2 : المشتقات المالية : المشتقات المالية هي ادوات مالية ترتبط باداة معينة او مؤشر او سلعة , والتي من خلالها يمكن بيع وشراء المخاطر المالية في الاسوق المالية . اما قيمة الاداة المشتقة فانها تتوقف على سعر الاصول او المؤشرات محل التعاقد , وعلى خلاف ادوات الدين فليس هناك مايتم دفعه مقدما ليتم استرداده وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار , وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الاغراض وتشمل ادارة المخاطر والتحوط ضدها , والمراجحة بين الاسواق والمضاربة

3: استخدام المشتقات المالية : وتستخدم من قبل المؤسسات المالية والمصرفية اساسا لتحقيق هدفين هما

– ادارة المخاطر : المشتقات المالية هي من اهم ادوات ادارة (تغطية) المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وذلك بعزل المخاطر المعقدة التي تتجمع في الادوات المالية التقليدية لتقليل اثر التقلبات السوقية غير المتوقعة التي يكون لها اثر سلبي على الهيكل التمويلي للمؤسسة .

– جني الارباح : وذلك من خلال المشتقات المقتناة لاغراض المتاجرة حيث يتم بيع المنتجات في اسواق المشتقات لتمكين العملاء من الدخول في صفقات تحويل او تعديل او تخفيض المخاطر الحالية والمستقبلية , وتكوين المراكز المالية بالاستناد الى توقعات خاصة بتحركات الاسعار ومبادلة المخاطر في اسواق مختلفة وتوقع الحصول على ارباح من التغييرات الايجابية في الاسعار او المعدلات او المؤشرات , وموازنة اسعار الصرف للاستفادة من فروقات الاسعار بين الاسواق والمنتجات المختلفة بهدف تحقيق الارباح .

4 : أدوات المشتقات المالية (انواع المشتقات المالية) : للمشتقات المالية انواع كثيرة ومتشعبة للاسباب المارة الذكر و اهمها :

أ : العقود المستقبلية : وهي عقود شراء أو بيع لاصل معين بسعر محدد متفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي, على ان يتم تنفيذ الاتفاق في تاريخ استحقاق العقد , يستخدم هذا النوع من المشتقات لمقابلة مخاطر التدفقات النقدية وتحقيق الارباح . ان العلاقة بين المتعاقدين تكون هناغير مباشرة حيث يتوسط احد بيوتات التسوية لضمان حقوق كل منهما , ولهذه العقود سو ق ثانوي وبالتالي يمكن لاي طرف اقفال مركزه المالي في أي وقت .

ب : الخيارات : وهي اتفاقيات تعاقدية يمنح بموجبها البائع (مصدر الخيار) الحق , وليس الالتزام , للمشتري (المكتتب بالخيار) لبيع او شراء عملة او بضاعة او اداة مالية بسعر محدد سلفا في او قبل تاريخ مستقبلي محدد للتحوط ضد مخاطر تغير اسعار الاصول بالنسبة للمستثمر , وتحقيق الارباح بالنسبة للمضارب , واهم انواعه هي خيار الشراء وخيارالبيع .

ج : المبادلات : المبادلة هي عقد بين طرفين لمبادلة اصل او تدفق نقدي معين مقابل اصل او تدفق نقدي اخروذلك لتحقيق الربح , لو مواجهة الالتزامات المستقبلية , اوتوفير السيولة , اوايجاد وضع اجل مقابل وضع اجل كبيع دولار مقابل ين , ومن انواعها مبادلة معدلات الفائدة , مبادلة العملات , المبادلة الخيارية , مبادلة الاسهم..... الخ .

5 : اثر مشكلات المشتقات المالية على الازمة المالية العالمية

لقد كثرالحديث عن الفساد المالي والمحاسبي والتلاعب بالبيانات حتى ظهرت في العالم كثير من الفضائح المالية والمحاسبية ولازال الحبل على الغارب , فأين موقع المشتقات المالية من ذلك و ماهي مشكلاتها الجوهرية وما انعكاساتها على الازمة المالية العالمية الحالية , ولضخامة موضوع المشتقات المالية سنتناوله هنا بايجاز شديد حيث تم اغناؤه في بحثنا اللاحق المتصل بالموضوع .

أ : مشكلات المشتقات المالية على مستوى نطـــــاق العمل بها

وهي مشكلات تنتج عن طبيعة وتنوع عمليات المشتقات المالية والتي نناقشها بايجاز كما يلي :

1 –تنوع المشتقات المالية وتوسع العمل بها : عديدة ومتشعبة هي انواعها وادواتها والمتعاملين بها , حتى نجد مايرتبط منها بالمناخ والبيئة وبيع الدين بالدين...الخ , واهم ما يترتب على ذلك :

– صعوبة عملياتها والتعقيد في المفاهيم والممارسة , ان مادة معيار المحاسبة الدولي (39) غطت الجزء الاكبرمن اجمالي صفحات كافة المعايير مقارنة بالمعايير الاخرى وتحتل المشتقات ضمنه الحصة الاكبر , هذا عدا كثرة الفقرات والتفاصيل والطرق والاساليب والتداخل بينها وبخلاف بقية المعايير . , وبالتالي يخرج هذا عن التبسيط المستهدف وايجابياته للممارسة المحاسبية .

– تعدد المخاطر التي تتعرض عمليات المشتقات المالية بسبب تنوعها وتشعبها وتباين طرقها واساليبها كمخاطر الائتمان والمخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر السوق وكثير غيرها .

– صعوبة التوحيد على مستوى معايير المحاسبة الدولية والتعارض مع الاستراتيجية المستهدفة, وحتما يرافق ذلك صعوبة بالغة في مجال التوحيد للمارسة المحاسبية .

2 – انها ليست اصولا حقيقية مالية او عينية , وانما هي عقود كسائر انواع العقود الاخرى المتعارف عليها والتي تؤدي الى نشوء حق لطرف ما والتزاما على طرف اخر , و تشتق قيمتها من سعر او معدل او مؤشر مالي , كسعر ورقة مالية معينة او معدل فائدة او سعر صرف اجنبي , فهي خلاف ادوات الدين حيث ليس لها مايجب دفعه مقدما ليتم استرداده لاحقا . تعتبرالعقود التي تتم محاسبتها على انها مشتقات بانها ليست عمليات بيع وشراء عادية (المعيار 39 : اساس الاستنتاجات : استنتاج 24) , وبالتالي تتوقف قيمتها على اسعار الاصول المالية محل التعاقد , ولاتتطلب استثمارا ماليا في تلك الاصول وبالتالي لاضرورة لانتقال ملكية الاصل محل التعاقد ولا للتدفقات النقدية وانما ترتبط غالبا باسعار الفائدة واسعار صرف العملات , لذلك فعملياتها لاتمثل عمليات اقتصادية حقيقية .

3– تمثل اصلا اداة للتلاعب بالارباح وذلك من خلال بيع وشراء المخاطر المالية في الاسواق المالية , فهي تستخدم من قبل المؤسسات المصرفية والمالية لتحقيق هدفين هما ادارة المخاطر وجني الارباح . وان ادارة الارباح تلك ومن خلال المشتقات المالية هي ليست عملية ادارة ارباح بالمعنى الاقتصادي الحقيقي وانما هي عملية تغيير للتدفقات النقدية لمنشاة ما ناتج عن تغير الايرادات من شر كة لاخرى , ومسألة التلاعب هذه

لاحدود لها ولايمكن ان يقضى عليها ولن تشح او تفتقر للاعيبيها , اي انه طالما هناك مشتقات ومع صعوبة وتعقيد عملياتها وعدم قدرة المعايير على توحيد معالجاتها هناك تلاعب بالايرادات (Lin , ص ص 16-21) .

4- التحفيز على ممارسة عمليات غير مشروعة : ان كل ماتقدم في موضوع المشتقات هو مثار لجدل كبير , ولكن على العكس من ذلك فالاتفاق كبير حول وجود المشاكل الاخلاقية والشرعية بل حتى القانونية للمشتقات وامثلة ذلك كثيرة اهمها المبالغة في عمليات المتاجرة بالديون والربا وهذا مادفع البعض للقول ان تغيير اسعار الفائدة بشكل لايعكس الوضع الاقتصادي (استخدام الفائدة كمنشط) كان هو السبب الحقيقي وراء الازمة المالية الحالية وان شركات التصنيف العالمية التي اعطت لتلك السندات تصنيفا استشاريا عاليا AAA قد وضعت نفسها موضع تساؤل وتشكيك , حيث انها سيست بشكل صارخ لصالح السياسات الغربية (ضبيان 2008) .

ب: مشكلات المشتقات المالية في الاعتراف والغاء الاعتراف

واهم المشكلات هنا تتلخص باخفاق المشتقات المالية في تلبية تعريف الاصول والمطلوبات, فاية اصول هذه وهي تخفق في تلبية تعريف الاصول) يعتقد ان نتيجة تلك المحاسبة هي الاعتراف باصول تخفق في تلبية تعريف الاصول وتسجيل التزامات تخفق في تلبية تعريف الالتزامات (المعيار 39 : اساس الاستنتاجات : الاراء المعارضة : اراء 3 : ليسنرنج , وبالتالي هي عمليات وهمية , وفي الدراسة التي اجريت في بداية عام 2009 على مكاتب الفوركس والاتجار على الهامش تبين ان 90 % من المكاتب عليها قضايا احتيال , 87 % منها لاتعطي اي صولات وليس لديها اي حسابات نظامية . و 82 % من التعاملات وهمية وليس لها اي ارتباط بالاسواق المالية (دراسة التميز في التطوير المؤسسي 2009 , قياس الاثر الاقتصادي لمكاتب تجارة الفوركس في الاردن) . والبيلاوي يعزو اسباب الازمة المالية الحالية ابتداءا الى التحول من الاقتصاد الحقيقي الى الاقتصاد المالي , وهذا التحول من اقتصاد عيني يقوم على السلع والخدمات الى اقتصاد يقوم على ادوات مالية غير مرتبطة باصول عينية هو الذي يهدد بانزلاق العالم الى هاوية الكساد والافلاس , ومن بين اهم اسباب ذلك زيادة احجام المديونية او ما يطلق عليه اسم الرافعة – Leverage (البيلاوي 2008) .

ج: مشكلات القياس المحاسبي للمشتقات المالية

ان القيمة العادلة هي من اعقد الموضعات واكثرها انتقادا كما انها اكثر بحثا في اطار معايير المحاسبة الدولية. ويقر مجلس معايير المحاسبة الدولية بان محاسبة الادوات المالية هي مسألة صعبة وموضع خلاف ومنذ 1988 تم استلام ا مئات الملاحظات بشان اجراء التعديلات على اغلب فقرات المعيار (39) خصوصا مايتعلق بالقيمة العادلة والتحوط وهو في صلب موضوع المشتقات المالية والذي تم هو مجرد موازنة وليس حل جذري

(المعيار 39 : اساس الاستنتاجات حول معيار المحاسبة الدولي 39 الادوات المالية : الاعتراف والقياس :الخلفية : استنتاج 5 و 13) .

لذا هناك حاجة ماسة لفهم المشاكل الكثيرة التي رافقت تطبيق المفهوم الجديد في القياس المحاسبة وتذليل الصعوبات التي تواجه التطبيق , واهم تلك المشكلات الصعوبة والتعقيد والغموض في مفهوم ومعايير القيمة العادلة ووجود العديد من المعاييرالمتعلقة بالمحاسبة والافصاح عن القيمة العادلة بما يؤدي الى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي , وتعقد بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة وصعوبة فهمها والاختلاف في تفسير بعض المعالجات المحاسبية الخاصة بها وعدم وضوح متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للافصاح عن القيمة العادلة, ويزداد الامر تعقيدا عند التعامل بالمشتقات المالية .

د : مشكلات مخاطر التعامل ومحاسبة التحوط للمشتقات المالية

مع ان المشتقات المالية اتاحت للمؤسسات المالية الفرصة لتنويع خدماتها وتوفير ادوات جديدة للحد من المخاطر الا ان التعامل بها قد يؤدي الى خسائر كبيرة , لذلك وجد مايسمى بالتحوط وهو لايشبه مبدأ الحيطة والحذر المتعارف عليه في المحاسبة , وانما كما جاء بالمعيار(39) , تكون اداة التحوط عبارة عن محفظة مشتقات تحتوي على اوضاع معادلة للمخاطر لكلا التحوطات المنفردة وتحوطات المحفظة , ويتم قياس جميع المشتقات المعنية بالقيمة العادلة(المعيار 39 : اساس الاستنتاجات : استنتاج 215) . ان فعالية تغطية المخاطر: هي درجة الغاء او تعويض أثر التغير في القيمة العادلة او التدفقات لبند تمت تغطية مخاطره من خلال التغيير في القيمة العادلة او التدفقات النقدية لاداة تغطية المخاطر(معيار المحاسبة المصري 26) , ونحن لازلنا في بداية الطريق في موضوع المشتقات المالية من حيث المعاييرة وارشادات الممارسة المحاسبية اللازمة لمواجهة تعدد وتنوع مخاطر المشتقات المالية, وهناك قائمة كبيرة من المخاطر , فيها تناقض مع اهداف المباديء والمعايير الموضوعة (مسودات المعيار39 وتعديلاته مثال ص ص 54- 55 IASB) , عدا الطرق المختلفة وغير المألوفة وصعوبة محاسبة المخاطر وعدم الموثوقية في قواعدها .

خامسا : مشكلات المشتقات المالية في العرض والافصاح

لابد وان نجد كل ما تقدم من مشكلات ان تتراكم بصورة او باخرى طالما ان العمل هوعمل تراكمي ولمرحلة بعد اخرى من مراحل العمل المحاسبي بدءا من اعداد المعايير وانتهاءا باعداد التقارير المالية , حتى تظهر اثارها مجتمعة عند العرض او الافصاح في القوائم المالية الختامية وفي تحليل بياناتها ,اذن لا ضرورة هنا لتكرار كثير من التحليل المار الذكر , اما اهم المشكلات التي يمكن اضافتها عن العرض والافصاح تحديدا فهي

عدم تحقق الاجماع الدولي على طبيعة الافصاحات اللازمة للمشتقات المالية والشكوك المستمرة للمستثمرين عن الافصاحات التي توفرها الشركات لهم عن عمليات المشتقات المالية , فهم يتسائلون فيما اذا كانت تقاريرالايرادات للشركات قد اخذت بالاعتبار الارباح والخسائر الناتجة عن التعامل بالمشتقات المالية , مثال فقاعة الرهون العقارية حيث ان قيمة المشتقات لتلك الرهون تسببت وبدرجة كبيرة في الخسائرالضخمة في عام 2007 للشركات التي تتعامل بتلك المشتقات , ولم تكن الافصاحات كافية لاتخاذ قرارات صحيحة بل الواقع كان يشهد كثير من التضليل (Lin , ص 26) .

ان المشكلات المتعلقة بالمشتقات المالية وتداعياتها بقدر ماهي مشكلات مبدئية وجوهرية ذات اطراجتماعية وسياسية ومالية واقتصادية وعقائدية , فانها ايضا مشكلات ذات طبيعة فنية محاسبية من جهة اخرى وبالتالي فانها كبيرة وجسيمة وعليه تطلبت مبحثا منفردا لتسليط الضوء عليها , وهذا ما سنحاول القيام به في دراسة لاحقة .

الاستنتاجات والتوصيات :

لابد وان تكون الاستنتاجات والتوصيات لهذه الدراسة كبيرة وبمستوى خطورة وجسامة موضوع الازمة والتعامل بالمشتقات المالية والمحاسبة عنها .

الاستنتاجات

على ضوء التحليل الذي جاءت به الدراسة ولمختلف العوامل التي يمكن ان تقف وراء حدوث الازمة المالية العالمية نستخلص الاستنتاجات التالية :

1-ان الازمة المالية وتداعياتها ستستمر فعلا وكما صرح الامين العام للامم لمتحدة ورؤساء الدول الكبرى , والعديد من الخبراء الاقتصاديين في العالم , وتتمثل بفساد مالي وفشل جسيم في الاعمال , ادى الى خلخلة الانظمة الرقابية والمحاسبية في العالم , وان ظاهرة الفساد قد انتشرت اولا في الولايات المتحدة الامريكية والدول الكبرى الاخرى ثم امتدت حتى وصلت الصين , اودى بانهيار العديد من الشركات الكبرى في العالم حيث بلغت قيمة موجودات شركة Ernon الامريكية والتي انهارت بداية 2003 , بلغت 60 بليون دولار امريكي تبعتها شركات عملاقة مثل Wordcom التي بلغت قيمة موجوداتها 100 بليون دولار . ودليل استمرارية الازمة هوان في الولايا ت الامريكية هناك حوالي 350 بنك تعاني من ازمات مالية حادة وتتجه نحو الافلاس رغم ان الخزانة العامة منحتها 100 مليار دولار لمعالجة اوضاعها ان الازمة بدأت في امريكا

ولا زالت الكرة تتدحرج والعالم يعيش كابوس الكارثة , خاصة وان الاقتصاد الامريكي يشكل 25- 40 % من الاقتصاد العالمي , وقدر ان الذين سيفقدون وظائفهم سيصل الى 20 مليون شخص نهاية عام 2009 , وبذلك يصل عددهم 210 مليون في العالم , ويكفي القول ان هذه الظاهرة هي الاولى في التاريخ الحديث يصل بها عدد العاطلين عن العمل الى هذا الحد , وفي اليابان تتجه البطالة نحو معدل 6 % وهي الاعلى بعد الحرب العالمية , والتصخم السلبي في الامارات العربية يصل الى 35 % يرافقه تزايد في البطالة وتسريح للعمالة الوافدة وتراجع قيمة العقارات , ان تداعيات الازمة المالية وخاصة جراء التعامل بالمشتقات المالية لن تتوقف عند هذا الحد وانما وكما حذرت مجموعة الثماني الصناعية الكبرى في قمتها المنعقدة في لاكويلا بايطاليا من تداعيات الازمة الحالية على الا ستقرار الاجتماعي.

2- ان كافة العوامل اوالاسباب المارة الذكر تتكامل بعضها مع البعض الاخر لتساهم في حدوث الازمة المالية الحالية , ولعل بعضها يساهم في ايجاد او تشجيع عوامل اخرى للمساهمة في حدوث الازمة , , فمشكلات المعايير تنعكس على الممارسة المحاسبية عنها , وضعف وانعدام الرقابة يؤدي الى ادارة غير سليمة او غير مشروعة للارباح ...الخ , لكن الحقيقية ان ذلك لايعني ان غياب عامل ما يؤدي الى عدم حدوث الازمة وانما يلقي بمسؤلية اكبر على عامل او عوامل اخرى .

3-ان درجة مساهمة تلك العوامل تتفاوت في احداث الازمة المالية , فالذي يؤسس او يشرع لمعاييرغيراخلاقية يكون اخطر وله حتما مساهمة اكبر , بينما انعدام الحوكمة او ضعفها قد ينعكس جزئيا او كليا على وضع شركة ما او بعض الشركات وليس على الاقتصاد والازمة برمتها وبهذا الحجم , وفي دراسة عن اسباب انهيار شركات الاموال المالية جاءت بالنتائج التي تؤكد ماتقدم عندما بينت ان التوجه غير المبرر نحو الكسب السريع وغياب الشفافية حظي بتقييم (هام جدا) وهو الاعلى حسب مقياس ليكرت الذي اعتمدته الدراسة , بينما كانت نية التحايل المبيتة من قبل اصحاب الشركات و التحايل الفعلي على القوانين و عدم وجود قوانين وتشريعات تنظم نشاط شركات الاستثمار للاموال وعدم وجود هيئة او جهة رقابية على عمل شركات استثمار الاموال وعدم وجود حسبات نظامية وعدم خضوع تلك الشركات للتدقيق الالزامي وغياب الرقابة الحكومية حظيت بتقدير (هام) بينما بقية الاسباب كسوء سياسة ادارة الارباح جاءت بتقدير متوسط الاهمية .

4- ان معاييرالمشتقات الملية وهي اكثر المعايير اثارة للجدل تعتبر المتهم الاول في حدوث الازمة , ان اثر المشتقات في الازمة المالية اكبر واعم من غيرها من الاسباب حيث قدرت قيمتها بحوالي 495 مليون ترليون دولار كانت من ابرز اسباب الازمة لان هذا المبلغ يعادل حوالي نصف حجم الاثر المالي للازمة على الاقتصاد العالمي الذي يقدر بنحو الف ترليون (مايعادل كوادرليون) دولار , ولاندري الى اي حد سيمتد الاثر السلبي

هذا ,لذلك انتقلت الازمة انتقلت من السوق العالمية الوهمية الى السوق المالية الحقيقية اذ بدأت تضرب الاقتصاد الحقيقي , والمشتقات المالية كانت من ابرز اسباب الازمة) والدليل ضخامة حجم التعامل بها .

التوصيات

لابد من البحث والتوصية بحلول جديرة بمواجهة المشكلات القائمة المسببة للازمة المالية الحالية واستمراريتها , والتي نراها وحسب الاولويات كما يلي :

1-الاعتماد على المشتركات المستندة على مستوى مبدئي واخلاقي في اعداد معاييرالمحاسبية الدولية , والا فان كل المعالجات ستنهار اذا ما علمنا عدم جدوى توفر المعايير والمحاسبة والرقابة والشفافية بافضل المستويات وبالمقابل هناك وبالاساس معايير وادوات تبيح وتتيح الفرص الكبيرة للتلاعب والابتزاز , لهذا يمكننا القول اننا لانستطيع توحيد المعايير في ظل وجود الاختلافات هنا , وانما يجب ان نجد قواسم مشتركة يقبلها الجميع. ان ثقة المستثمرين تنبع من وضع معاييرمحاسبية يشترك الجميع في وضعها ولايمكن فرضها عليهم من جهة واحدة .

2-وضع معايير عامة عالمية كافية وملائمة مع توفير الآلية ودلائل الارشاد الملائمة لتطبيقها لاعداد البيانات المالية والافصاح عنها بصورة ملائمة وموثوق بها .

3-عدم تسييس المعايير والادوات وعدم اعتبار الاقوال والتصريحات مصدرا كافيا لما مايجب الاعتماد عليه بصورة قطعية للتبرئة او الادانة عن المسؤلية عن الازمة المالية , مهما كان وزنها ومكانة قائلها , وانما يجب ان نتحرى ما وراءها وذلك دون تشكيك او انتقاص وانما في سبيل البحث عن الحقيقة والمصداقية والموثوقية طالما ان الامربالخطورة التي تنعكس على حياة المجتمعات كلها, فقد تفتقر شعوب تعتبر غنية في المستقبل الذي ليس بالبعيد اذا استمرت الازمة المالية .

4-الاهتمام بالجانب النوعي لخدمات الزبائن وعدم الاقتصارعلى الجانب المالي , مع ازدياد المنافسة وانتقال المنشات من عصر المنافسة الصناعية الى عصر المنافسة المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات , لابد للمنشاة من ان تاخذ بعين الاعتبار اهمية الابعاد غير المالية على اداء المنشات بحيث تستطيع ربط الاهداف المتعددة التي يتوجب على المنشاة تحقيقها من اجل المنافسة , كالتفكير في حاجة الزبائن ومدى قدرة المنتج او الخدمة على الوفاء باحتياجات الزبائن : الاحتفاظ بالعملاء , وكسب رضى الزبائن بدلا من الاعتماد بشكل كبير على

الابعاد المالية للحكم على اداء المنشات فقد كان صافي الربح يشكل احد مقاييس هذا البعد بل انه كان مقياس الاداء الاكثر استخداما .

5-الاهتمام بترسيخ وضبط توجهات وسلوكيات ادارات المنشأت (الحاكمية المؤسسية) في ادائها لمختلف وظائفها وفي اتخاذها لمختلف القرارات.

6- تفعيل دور الاجهزة الرقابية وخصوصا اجهزة الرقابة المالية العليا كدواوين المحاسبة والرقابة المالية , على كل المنشات الاقتصادية بدلا من اقتصار رقابته على مايسمى جزافا بالمال العام لضمان التطبيق السليم لمتطلبات المعايير المقبولة وبكل امانة ومصداقية , وضمان الرقابة الفاعلة لتحقيقه قدر الامكان , وما قامت به دول العشر من تشكيل 3 هيئات رقابية , وما تقوم به الدول العربية اليوم حيث اوصت الامانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب من اتخاذ الاجراءات اللازمة لمكافحة انماط الاحتيال المالي وتعزيز معايير التدقيق والرقابة هي خطة بالاتجاه الصحيح .

7- التعاون والسعي وبكل السبل على اصلاح النظام العالمي الاقتصادي والتجاري والمالي والنقدي واولا من خلال الانتهاء من عصر الاقتصاد الحر المطلق على انه ينظم نفسه بنفسه , والبحث عن نظام حر منضبط ومراقب ومسؤول يوفر بيانات موثوق بها وذلك من خلال صيانة الحرية الاقتصادية المنضبطة بالقواعد الكلية في الاديان مثل عدم اكل اموال الناس بالباطل , والعودة الى نظام الغطاء الذهبي والفضي لانه اكثر النظم المالية عدالة , وايقاف كل صيغ بيع الدين بالدين واشكاله من التوريق وخصم الاوراق التجارية وخصم الشيكات المؤجلة السداد وجدولة الديون مع رفع سعر الفائدة , وايقاف المضاربين من التلاعب بالاسعار في الاسواق المالية طالما انهم يجرون معاملات وهمية غير حقيقية , كما يتطلب مبدأ الموثوقية بعدم انشاء عقد ما في سوق معين وقياس القيمة العادلة للعقد بالرجوع الى سوق اخر لم تحصل فيه المعاملة , وانه لاينبغي الاعتراف بالارباح والخسائر على اساس حقيقة ان المعاملة يمكن ان تحدث في سوق مختلف (المعيار 39 : اساس الاستنتاجات :الاراء المعارضة : اراء 6 : رأي ليسنرنج).

8-عدم التعامل او الاستثمار بالادوات غير النظيفة لانه ووفقا للمبدأ الازلي ان كل مبني على باطل فهو باطل , وهذا ما بدأت تروج له كبار الدول , نحن لسنا ضد استخدام اية اداة ولا ضد استخدام القيمة العادلة وانما مطلوب معايير سليمة واليات ملائمة لها تسهل وتضبط المحاسبة عنها بطريقة مشروعة واخلاقية , فالمطلوب توفر منظومة من القيم والمثل كالامانة والمصداقية والشفافية والتعاون والتضامن والتيسيرعلى المقترضين , وايجاد قاعدة للمشاركة في الربح والخسارة , وعلى التداول الفعلي للاموال والموجودات , وتحريم العمليات المبنية على المخاطرة والمغامرات والمتاجرة بالديون .

المصادر

العربية

1-المجمع العربي للمحاسبين القانونيين , معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية , عمان , 2007 .

2- أبو غزالة , طلال , ورشة " الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على المنطقة " ندوة نظمها المركز الثقافي الملكي وملتقى طلال أبو غزالة ، مارس (آذار) 2009 ، عمان، الأردن

3- الحسن , زيد ثابت جميل , شركات استثمار الاموال (البورصة العالمية) , وتحليل الاسباب والاثار على انهيارها في الاردن , رسالة ماجستير في المحاسبة , جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا , تموز 2009 .

4- الحسين , علي بن حبيب بن حسن , مدى اعتماد المستثمرين في سوق الاسهم في المملكة العربية السعودية على المعلومات المحاسبية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية , رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاردنية عمان , الاردن , 2007 .

5- البيلاوي , حازم , مستشار صندوق النقد العربي/ ابو ضبي , ندوة الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي , مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية , عمان 8 / 11 / 2008 .

6- السعافين ، هيثم ، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات (معيار المحاسبة الدولي رقم (39) ورقم (40) وأثرها على القرارات الاستثمارية لشركات التأمين، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ,المؤتمر العلمي المهني الرابع , المحاسبة وتحديات العولمة , عمان 24-2002/9/25 .

7- القطاونة , عادل محمد. مدى اهمية الابعاد غير المالية على اداء المنشات , المدقق العدد 63-64 اب 2005 , عمان .

8- ابو حلتم , عماد , تقييم موجودات الشركات والمحافظ الاستثمارية بالقيمة العادلة , المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع , القيمة العادلة والابلاغ المالي , عمان 14 أيلول 2006 . 9

9- الراشدي , راشد بن محمد بن حمود , دور الهيئة العامة لسوق المال في الرقابة على الشركات العاملة في مجال الاوراق المالية في سلطنة عمان , الاداري السنة 29 , العدد 108 , مسقط , سلطنة عمان,2007) .

10- دهمش , نعيم . تجانس معاييرالمحاسبة الدولية مقارنة مع معايير الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة , جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ,المؤتمر العلمي المهني الرابع , المحاسبة وتحديات العولمة , عمان 24-2002/9/25 .

11- ديوان المحاسبة , ندوة جشع مديري البنوك والمشروعات وراء الازمة المالية , دار الاخبار للصحافة والنشر 27 – نوفمبر 2008 الكويت .

12- ياسين ، علا , دراسة مقارنة لتطبيقات معيار المحاسبة الدولي (39) في البنوك الاردنية ، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ، المؤتمر العلمي المهني الرابع ، المحاسبة وتحديات العولمة ، عمان، 24-2002/9/25 .

13- مجلة اعمال الخليج , تطور معايير المحاسبة يشرع الابواب للتلاعب www.GulfBiz.com 3/10/2006) .

14- شحاته , حسين , سلسلة بحوث ودراسات في الفكر الاقتصادي الاسلامي , ازمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الاسلامي. http://www.darelmashora.com 2008) .

15- مطر, محمد , واخرون , العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والازمة المالية العالمية , جامعة الاسراء , كلية العلوم الادارية والمالية , المؤتمر العلمي الثالث , الازمة المالية العالمية وانعكاستها على اقصاديات الدول " التحديات والافاق المستقبلية , , الاردن 28-4-2009 .

16- مطر , محمد و السويطي , موسى , اثراستخدام منهج القياس بالقيمة العادلة على ادارة الارباح وعدالة البيانات المالية – المدقق – العدد 69- 70 , عمان 2007).

17- مجلة اعمال الخليج .The Gulfbis.com , المدقق المالي , تطور معايير المحاسبة يشرع الابواب للتلاعب, في 3/10 / 2006 .

18- مجلة اخبار هيئة المحاسبين , الملتقى الثالث لحوكمة الشركات في الدمام 2/18/ 2008 , العدد 56 – ربيع الاول 1429 هـ – مارس , السعودية , الرياض 2008 .

19- منتدى المحاسبين العرب , تطور معايير المحاسبة في اوربا وفرنسا نحو المعايير الدولية ,

Calender de mise en oever des norms IAS en Europe et en France,2007, www.acc4arab.com

20–عصفور , محمد ذا النون , مدى التزام الشركات الصناعية بمتطلبات الافصاح وانعكاساته على اسعار الاسهم في البورصة , جمعية مدققي الحسابات القانونيين الاردنيين ، المؤتمر العلمي المهني الرابع ، المحاسبة وتحديات العولمة ، عمان، 24–2002/9/25 .

21 – ضبيان , معاوية / رئيس مجلس ادارة بيت المال , جذور الازمة المالية الدولية ومكوناتها واسبابها , مركز دراسات الشرق الاوسط بالتعاون مع الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية , ندوة الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي , عمان 8 / 11 / 2008 .

22– توفيق , محمد شريف , استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للحاسبة في ضوء المعايير الاسلامية . دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربي , 2008 .

sheriftawfic@yahoo.com , http://www.mstawfik.bizhosting.com

23– خوري , نعيم سابا , معايير محاسبة عالمية موحدة هل تولد بعد عام 2005 , المؤتمر المهني الرابع . المحاسبة وتحديات العولمة , عمان 24–2002/9/25 .

24–– خوري , نعيم سابا , مهنة المحاسبة بين التعثر المالي والتحكم المؤسسي في الشركات , المؤتمر المهني الرابع . المحاسبة وتحديات العولمة , عمان 24–2002/9/25 .

25– www.cma.gov.eg , معيار المحاسبة المصري 26

41– www.alhazera.net , اخبار الجزيرة الاقتصادية

42– www.cnbcarabia.com , اخبار العربية الاقتصادية

الانكليزية :

1- Accounting and the banking crises , 2008 , Memorandum submitted Sir David TWEEDIE , Chairman , Intern International accounting standard board , House of commons treasury committee “BNKING CRISES INQUIRY” November 2008, on line :available www.iasb.org

2- Deloitte , IASPlus Home Page – News about International Financial report No.7 , 2007, Available on line : http://www.iasplus.com/index.htm

3- Financial Accounting Standards Board, www.fasb.org.

.www.iasb.uk4-International Accounting Standards Board,

5-Lin , Guy Wan Jia, 2008, Financial dervitives : New instrument for earnings management, Ph.D. Walden Uiversity, .http://proquest.umi.com/login

6- Susan M. Phillips, Federal reserve Board , Remark by Governor Susan M. Phillips, Aaccounting and Auditing standards and bank supervision , At the 23rd Annual Accounting Lecture Sries University of Tennessee Chattanooge ,Tennessee, October . 24 , 1996

7-Summaries of International Financial Reporting Standards , IAS 39 Financial Instruments : Recognition and Measurement 18/11/2007

8- www.Fasb.sasno99